«جي إف إتش» المالية تعلن رعايتها للملتقى

الريس: «استثمر في البحرين 2017» يضم استثمارات تتجاوز 900 مليون دولار

هشام الريس

اعلنت مجموعة جي إف إتش المالية عن رعايتها لملتقى "استثمر في البحرين" المقرر إقامته تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر. تجدر الإشارة إلى أن هذا العام هو الثاني عشر الذي يقام فيه هذا الملتقى السنوي بمملكة البحرين وتنظمه وزارة الصناعة والتجارة والسياحة. سوف يقام الملتقى في مركز البحرين الدولي للمؤتمرات والمعارض يوم 31 أكتوبر 2017، ومن المتوقع أن يجتذب المئات من المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين ممن يتطلعون إلى إيجاد فرص استثمارية متميزة في مملكة البحرين.

بصفتها واحدة من أكبر المستثمرين الرواد بمملكة البحرين، سوف تستفيد مجموعة جي إف إتش من هذا الملتقى بعرض مجموعة من المشاريع العقارية العملاقة ومن بينها مشروع "هاربر رو"، وهو مشروع سكني على أعلى درجة من الفخامة والرقي، حيث سيضم تشكيلة من الرافق والمتاجر ذات الأسماء العالمية المعروفة. سوف يضم المشروع ما مجموعه 475 وحدة سكنية ضمن ستة مبان بالإضافة إلى تشكيلة واسعة من المحلات التجارية والمرافق الأخرى التي تضاهي تلك الموجودة في أكبر المقاصد العالمية للأعمال وقضاء العطلات. كما ستقدم المجموعة عروضا ترويجية خاصة من فندق وسبا قصر العرين التابع للمجموعة. وبالإضافة إلى القطاع العقاري، يتوفر لدى مجموعة جي إف إتش استثمارات كبرى عبر مختلف القطاعات الأخرى التي تساهم في تعزيز اقتصاد المملكة، ومن بينها الصيرفة الإسلامية والتمويل، الصناعة والتعليم وغيرها من القطاعات الأخرى.

بهذه المناسبة، علق هشام الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية بقوله: "تمشيا مع المشاريع الاستثمارية الكبرى الجاري تنفيذها في مملكة البحرين، يسرنا أن نعلن من جديد دعمنا ومشاركتنا في الملتقى السنوي "استثمر في البحرين". مع وجود استثمارات تتجاوز قيمتها 900 مليون دولار أمريكي في البحرين، وتواجد مجموعة جي إف إتش الذي يزيد على عقد من الزمان، تظل المجموعة واحدة من أكبر المستثمرين بالمملكة، من منطلق إيمانها بالفرص الهائلة التي يواصل اقتصاد البحرين توفيرها عبر مختلف القطاعات التي تخوض العديد منها، وما تتميز به مملكة البحرين من أنظمة قوية وأسس راسخة ورؤية واضحة، ونحن نتطلع إلى المشاركة في هذا الملتقى الذي يعكس كافة هذه الجوانب المتميزة."

في إطار تنظيمها لهذا الحدث الهام، سوف تحظى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بدعم وتعاون من قبل كبار المساهمين مثل: غرفة التجارة والصناعة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، مجلس التنمية الاقتصادية، مصرف البحرين المركزي، صندوق العمل (تمكين)، شركة ممتلكات القابضة، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، واتحاد غرف مجلي التعاون الخليجي.

بانخفاض نسبته 1.31 في المئة عن مستواها في الأسبوع قبل السابق

«بيان للاستثمار»: البورصة تتكبد 380 مليون دينار من قيمتها الرأسمالية خلال أسبوع

■ تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» يتوقع انكماش الاقتصاد الوطني في 2017 بنسبة 2.1 في المئة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن المكاسب التي حققتها البورصة خلال الفترة السابقة بفضل موجة الشراء التي استهدفت الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة بعد ترقية البورصة وانضمامها إلى مؤشر "فوتسي"، جاء بعدها عمليات جني الأرباح للتعب دورها في التأثير على أداء مؤشراتها الثلاثة خلال الأسبوع المنقضي، رافعة إياها إلى التراجع وتسجيل الخسائر وإنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء؛ وقد شملت تلك العمليات العديد من الأسهم المدرجة في السوق وسط تركيز المتداولون على الأسهم الثقيلة التي شهدت ارتفاعات واضحة في الفترة السابقة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء مؤشر كويت 15 بشكل خاص، والذي تخطت خسائره نسبة الـ2% على المستوى الأسبوعي، وذلك بعد أن فقد حوالي 24 نقطة، فيما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني 1.5%، بعد أن فقد 7 نقاط تقريبا؛ في حين سجل المؤشر السعري خسارة اسبوعية نسبتها 0.50% بعد أن فقد ما يقرب من 34 نقطة من قيمته نتيجة استمرار المضاربات السريعة والضغوط البيعية التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة في معظم جلسات الأسبوع.

وقد تسببت الضغوط البيعية التي شهدتها البورصة خلال الأسبوع الماضي في تكبدها ما يزيد عن 380 مليون دينار كويتي من قيمتها الرأسمالية، والتي وصلت بنهاية الأسبوع إلى 28.89 مليار دينار كويتي، بانخفاض نسبته 1.31% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 29.41 مليار دينار كويتي؛ لتتقلص بذلك نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية للسوق منذ بداية العام الجاري وتصل إلى 13.70% بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

على الصعيد الاقتصادي، واستكمالا لمسلسل تراجع الكويت في المؤشرات الاقتصادية الدولية المختلفة، فقد تزايدت في الفترة الأخيرة التقارير الاقتصادية التي تشير إلى تأخر الاقتصاد الكويتي في الكثير من الأصعدة، وكان آخرها هو تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن (صندوق النقد الدولي) والذي توقع انكماش الاقتصاد الوطني في عام 2017 بنسبة 2.1% بعد أن كانت توقعاته في شهر ابريل المنقضي تشير إلى انكماش نسبته 0.2% فقط، فيما أشارت توقعات الصندوق لعام 2018 إلى تحقيق الاقتصاد المحلي نمو نسبته 4.1% على صعيد متصل، تراجع ترتيب الكويت في مؤشر حرية الاقتصاد العالمي لعام 2016 والذي يصدره معهد (فريزر) للأبحاث الذي يتخذ من كندا مقرا له، حيث حلت الكويت في المرتبة الـ97 عالميا في العام 2017 بعد أن كانت في المرتبة الـ71 في العام الماضي؛ هذا ويقيس مؤشر الحرية الاقتصادية مدى ما تقدمه المؤسسات والسياسات في الدولة من دعم للحرية الاقتصادية.

الجدير بالذكر أن الكويت باتت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصطلحات الاقتصادية السلبية التي تتضمنها العديد من التقارير التي تهتم بالشأن الاقتصادي العالمي، كالتراجع والتذيل والانكماش والتخلف .. إلخ، تلك المصطلحات التي باتت للأسف هي السمة الرئيسية التي تميز اقتصادنا في السنوات الأخيرة على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الكويت، سواء كانت مالية أو بشرية، تلك الإمكانيات التي كان من المفترض أن تدفع الدولة إلى شغل مراتب متقدمة جدا على المستوى الإقليمي على الأقل، إلا أن عدم الاستغلال الأمثل لها أدى بنا إلى الهبوط سريعا إلى مستويات مختلفة وبشكل شبه مستمر، علما بأن الكثير من الدول المتقدمة لم يكن لديها الامكانيات التي تمتلكها الكويت، ولكنها امتلكت الرغبة الحقيقية والعزيمة القوية والقدرة على اتخاذ القرارات الجريئة للتغيير في نمطها الإداري والاقتصادي، أي أنها فعلت مفهوم الحرية الاقتصادية بشكل سليم، مما دفعها إلى تحقيق التقدم من خلال الاستغلال الأمثل لما لديها من موارد، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات فعالة ساهمت في تشجيع الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، مما ساهم في تعزيز مستويات نمو اقتصادها.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد وقع السوق خلال الأسبوع الماضي تحت تأثير عمليات جني الأرباح التي شملت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة، وسط تركيز الضغوط البيعية على الأسهم القيادية، خاصة تلك التي كانت قد نمكنت من تحقيق الارتفاع في الجلسات السابقة، وهو ما انعكس بشكل سلبي على المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان كانا أكثر تسجيلا للخسائر مقارنة مع المؤشر السعري. وجاء هذا الأداء وسط ترقب نسبي من بعض المتداولين الذين ينتظرون إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة التسعة أشهر المنقضية من العام الجاري، وهو الأمر الذي ساهم نسبيا في انخفاض معدلات التداول سواء على صعيد الكمية المتداولة أو قيمة التداول، إذ انخفض متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 20.96% وذلك بعد أن وصل إلى 131.14 مليون سهم، في حين انخفض متوسط السيولة النقدية في السوق خلال الأسبوع بنسبة 18.28% وذلك بعد أن وصل إلى 25.83 مليون دينار كويتي. وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت جلسة يوم الأحد تباين أداء مؤشرات السوق الثلاثة، حيث استطاعت المؤشرات الوزنية أن تحقق مكاسب محدودة بنهاية الجلسة على وقع عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على بعض الأسهم القيادية، خاصة أسهم قطاع البنوك التي من المتوقع أن تفصح عن نتائج فصلية جيدة، فيما تراجع المؤشر السعري نتيجة الضغوط البيعية التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، لاسيما الأسهم الخاملة والأسهم التي نقل أسعارها عن قيمتها الدفترية. هذا وشهدت الجلسة التالية اجتماع مؤشرات السوق الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الحمراء، متأثرة بعمليات جني الأرباح القوية التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية، وذلك وسط ارتفاع معدلات التداول مقارنة مع الجلسة السابقة، لاسيما على صعيد السيولة النقدية التي ارتفعت بنسبة 45% تقريبا، لتصل إلى أكثر من 42 مليون دينار كويتي.

أما جلسة منتصف الأسبوع، فقد واصلت البورصة أدائها السلبي وتراجعت مؤشراتها الثلاثة بنهاية الجلسة متأثرة بتزايد واشتداد عمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية بشكل خاص، بالإضافة إلى المضاربات التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، وجاء ذلك وسط تراجع نشاط التداول بشكل واضح، حيث انخفضت قيمة التداول بنسبة بلغت 34% تقريبا، فيما تراجع عدد الأسهم المتداولة خلال الجلسة بنسبة بلغت 19% تقريبا.

هذا وعادت البورصة في جلسة يوم الأربعاء إلى التباين مجددا، حيث واصل المؤشر الوزني وكويت 15 تراجعهما تحت تأثير استمرار عمليات جني الأرباح على الأسهم التشغيلية الكبيرة، فيما تمكن المؤشر السعري من تحقيق الارتفاع وسط عودة عمليات الشراء الانتقائية على بعض الأسهم الصغيرة، وهو التباين الذي جاء في ظل تراجع السيولة النقدية بأكثر من النصف، لتصل بنهاية الجلسة إلى حوالي 13 مليون دينار كويتي. فيما شهدت جلسة يوم الخميس اجتماع مؤشرات البورصة الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الخضراء للمرة الأولى خلال الأسبوع الماضي، حيث جاء ذلك وسط عودة عمليات الشراء مرة أخرى، وإن كان بشكل محدود، الأمر الذي جاء في ظل نمو السيولة النقدية خلال الجلسة، لتصل بنهايتها إلى 15 مليون دينار كويتي تقريبا.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,628.54 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 0.50% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 1.54% بعد أن أغلق عند مستوى 431.55 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,004.94 نقطة بخسارة نسبتها 2.31% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، أما على صعيد الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 15.32%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 13.54%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 13.55%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016.

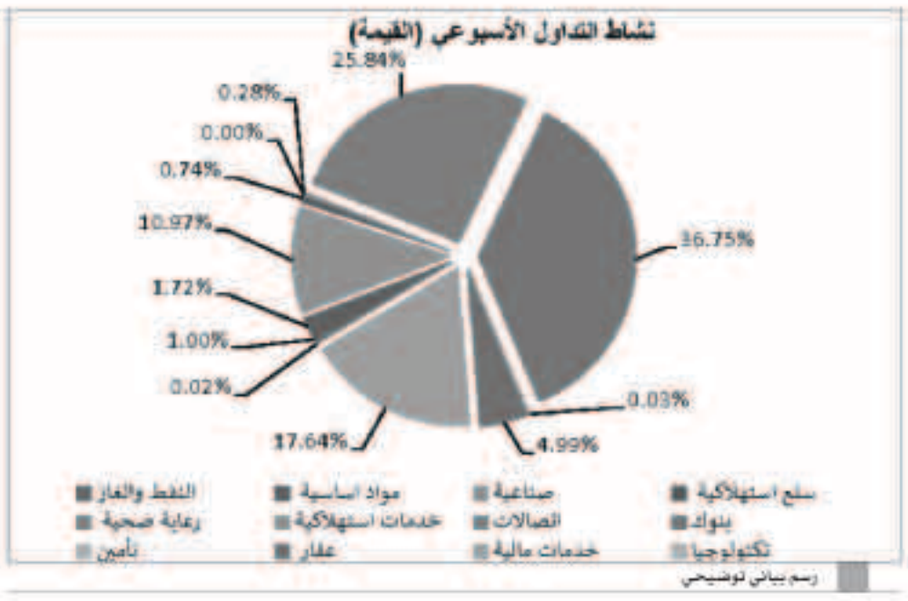

رسم بياني توضيحي

■ متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع الماضي ينخفض بنسبة 20.96 في المئة

■ تسعة من قطاعات السوق سجلت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 233.49 مليون سهم تقريباً شكلت 35.61% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 142.62 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 21.75% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 19.36% بعد أن وصل إلى 126.97 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 36.75% بقيمة إجمالية بلغت 47.47 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.84% وبقيمة إجمالية بلغت 33.38 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 22.79 مليون د.ك. شكلت 17.64% من إجمالي تداولات السوق.

بواقع أربع رحلات في الأسبوع

«الخطوط الوطنية» تطلق أولى رحلاتها إلى بيروت 9 نوفمبر المقبل

طيران الخطوط الوطنية

قالت شركة الخطوط الجوية الوطنية، أحدث شركة طيران كويتية، أنها ستطلق رحلاتها المباشرة إلى العاصمة اللبنانية بيروت في التاسع من نوفمبر المقبل بواقع أربع رحلات في الأسبوع من وإلى مطار الكويت الدولي.

وبهذه المناسبة علقت مديرة العلاقات العامة والإعلام في الخطوط الوطنية لنا الرشيد بقولها « لقد أضيفت وجهة جديدة من أهم الوجهات التي تعتز بها الخطوط الوطنية وبوجودها على خارطة وجهاتنا وذلك لاتاحة الفرصة للمسافرين لاكتشاف الأفضل عبر خطوط الشركة »

وأضافت أن إطلاق الخط الجديد إلى لبنان يسهم في تعزيز الخدمات وخلق قيمة مضافة لمصلحة الركاب والسوق عموما ويعزز في الوقت نفسه الطاقة التشغيلية للشركة.

ولفت الرشيد الى ان الخطوط الوطنية تسعى لتقديم أفضل الخدمات بأقل تكلفة ممكنة وتقديمها بأسعار مناسبة لجميع شرائح المسافرين، وأنها ستقدم أسعارا وعروضا مميزة للمسافرين من وإلى بيروت بعد إطلاق الرحلات في نوفمبر المقبل.

وتتخذ الخطوط الوطنية من مطار الكويت الدولي مركزا لعملياتها التجارية وتؤمن في الوقت الحالي الربط المباشر مع 6 وجهات منذ إطلاق أولى رحلاتها في 11 يوليو الماضي إلى تبليسي ثم سراييفو وباكو والبحرين و النجف وسوهاج بمصر وأخيرا بيروت، وتمضي «الوطنية» قدما في افتتاح العديد من الخطوط الجديدة خلال المرحلة المقبلة.

«كوفي دستركت» يشارك في سوق مشاريع الشباب العربي

شارك فريق تطبيق كوفي دستركت Cofe District، المتخصص في توصيل طلبات القهوة حصريًا داخل مدينة الكويت، في سوق مشاريع الشباب العربي الذي ينظمه مركز الشباب العربي في مقره ببدبي، حيث تم اختيار كوفي دستركت Cofe District من بين 20,000 مشروع على مستوى العالم العربي.

وأثناء زيارته لافتتاح السوق، اطلع ولي عهد دبي، سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، على تطبيق كوفي دستركت Cofe District والخدمات المختلفة التي يقدمها، وذلك بحضور نائب حاكم دبي، الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، ووزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، محمد بن عبد الله القرقاوي، ووزيرة الدولة لشؤون الشباب، شما بنت سهيل فارس المزروعي، ونورة الكعبي، وزيرة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، وعدد من كبار المسؤولين والمستثمرين من المنطقة والعالم. ويمثل سوق مشاريع الشباب تجمع فريد هو الأول والأكبر من نوعه في المنطقة، حيث شمل مشاريع شبابية في عدة قطاعات تجارية، تحت شعار "الاقتصاد الإبداعي". كما شارك فيه نحو 80 مستثمرًا أعربوا عن اهتمامهم بمشاريع الشباب وشاركوهم خبراتهم العملية بهدف تطوير مهارات ريادة الأعمال لديهم.

كوفي دستركت Cofe District هو أول تطبيق في الكويت، يوفر خدمة طلب تجهيز القهوة للاستلام، حيث يتمكن العميل من وضع طلبه المفضل إلكترونيًا عبر التطبيق، ثم استلامه من المحل مباشرة دون عناء الوقوف في طابور الانتظار، كما يمكن أن يختار أن يتم إيصال الطلب له في السيارة. وسيطلق التطبيق قريبًا خدمات إضافية هي: خدمة جدولة طلبات الأسبوع، بحيث يحدد العميل مشروبه المفضل والوقت الأمثل لإيصاله إلى مكتبه، دون الحاجة لوضع الطلب يوميًا. وخدمة التوصيل عند الطلب.

قال المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كوفي دستركت Cofe District، علي الإبراهيم: "نحن فخورون جدًا بترشحنا للمشاركة في سوق مشاريع الشباب العربي هذا العام. بعد أن أدركنا حاجة السوق لتطبيق متخصص في توصيل طلبات القهوة، قررنا أن العمل على تطبيق إلكتروني يضمن أن يحصل الموظفين العاملين في مدينة الكويت على قهوتهم اليومية بالشكل الذي يرضيهم ويريحهم، سواء كانوا يعملون في مدينة الكويت، أو يقضون أوقاتهم فيها فقط، كوفي دستركت Cofe District يضمن أن تكون القهوة جاهزة للاستلام أو التوصيل والاستمتاع."

يتعاون كوفي دستركت Cofe District اليوم مع كل من كاريبو كوفي، وكاف كافيه، وتوبيز إسبيت، وهز ماجستي ذا كوفي، وجومو، وريتشاردز كوفي بار. ويتوفر كوفي دستركت Cofe District للتحميل على كل من آبل ستور وقوقل بلاي.